مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد
Management & Economics Research Journal
Vol. 1 No. 1 (2019): March
المجلد 1 العدد 1 (2019): مارس

https://doi.org/10.48100/merj.v1i1.14

Check for updates

دور الحوافز الجبائية في دعم فرص الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة 2002-2016

كريمة صراع [1] ♦

[1] طالبة دكتوراه، جامعة وهران2 محمد بن أحمد، وهران، (الجزائر)

الإيميل : rimania1000@live.fr

The Role of Fiscal Incentives in Supporting Local Investment Opportunities in Algeria during the Period 2002-2016

Karima Seraa[1]

[1] University of Oran 2 Mohamed ben Ahmed, Oran (Algeria)

تاريخ الإرسال: 2019-03-10 **تاريخ القبول:** 2019-03-27 **تاريخ النشر:** 2019-03-31

ملخص:

لقد قامت الجزائر بإدخال إصلاح على النظام الضريبي و ذلك باستخدام العديد من التحفيزات الضريبية في إطار قوانين الإستثمار وذلك من أجل التأثير على القرارات الإستثمارية وتوجيهها توجيها صحيحا سواء من الناحية القطاعية أو الجغرافية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرض إلى أهم الحوافز الضريبية التي جاء بها قانون الإستثمار رقم 16/09 المؤرخ في 2016/09/3 وكيف أثرت هذه الحوافز الضريبة على تطور حصيلة الإستثمار المحلي في الجزائر و قد خلصت هذه الدراسة وجود هيمنة في عدد الإستثمارات المنجزة في قطاع النقل يليه قطاع الصناعة ثم البناء ثم الزراعة و السياحة أما قطاع الإتصالات و التجارة يحتلان المرتبة الأخيرة، بالإضافة إلى تمركز جل المشاريع الإستثمارية في الشمال بالمقارنة بالجنوب الذي لا يزال يشهد إنخفاض في توجه المشاريع الإستثمارية إليه.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار ، الإستثمار المحلي ، الحوافز الجبائية.

تصنيف JEL : O23 ,E62 ,H54

♦**المؤلف المراسل:** كريمة صراع، **الإيميل:** rimania1000@live.fr

Abstract:

Algeria has introduced a reform of the tax system, using many tax incentives under investment laws to influence and guide investment decisions, both in terms of sectoral and geographical. The objective of this study is to examine the most important tax incentives provided by Investment Law No. 09/16 dated 3/09/2016, and how these incentives affected the development of the local investment in Algeria. This study concluded that there is dominance in the number of investments in the transport sector followed by industry, construction, agriculture, and tourism, as for the telecommunications and trade sector, they rank last, in addition to the concentration of most investment projects in the north compared to the south, which is still witnessing a decline in investment projects heading to it.

Keywords: Investment, Domestic Investment, Tax Incentives.

JEL classification: H54, E62, O23

1.مقدمة:

إن الإستثمار هو أحد الركائز التي يقوم عليها اقتصاد الدول خاصة في عصرنا الحالي بل إنه يعد من أهم الأساليب الإقتصادية الحديثة التي تسعى الدول إلى الحفاظ عليها و إنمائها من أجل الوصول إلى الازدهار و التطور والتنمية المستدامة.

إن الواقع الإقتصادي يفرض على جميع الدول تطوير مخزونها من الاستثمارات وذلك باستعمال مختلف الوسائل للمساعدة على تحفيز الاستثمار وإستقراره ، والجزائر من بين الدول النامية التي تحتاج إلى تعزيز النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية فهي مجبرة على مزيد من الإستثمارات من أجل مواكبة التسابق والتنافس لغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من الإستثمارات.

لقد مس الإقتصاد الجزائري مجموعة من الإصلاحات في النظام الجبائي، والتي كانت الغاية منها زيادة الفعالية الجبائية كأداة لتمويل تنشيط و توجيه الاستثمار وتحقيق العدالة و من ثم تحقيق التوازنات الداخلية .

إن توفر الإرادة السياسية والغطاء التشريعي والترويج الإعلامي اللازم لجذب لاستثمار من شأنه أن يساهم في دعم الإستثمارات الوطنية و تقوية الإقتصاد الداخلي للبلاد و ذلك عن طريق إشراك جميع الشرائح و المؤسسات و الهيئات، من جماعات إقليمية ومؤسسات عامة و خاصة المدنية في هذه الإستراتيجية حتى تكون في حد ذاتها ضمان لجذب الاستثمارات ودعما لها عند تجسيدها واقعا.

1.1 إشكالية البحث:

ما دور التحفيزات الجبائية في استقطاب وتوجيه الإستثمار المحلي بما يساهم في تطوير الإقتصاد الوطني؟

2.1 أسئلة البحث:

- ماذا نقصد بالتحفيزات الجبائية؟
- كيف تؤثر التحقيزات الجبائية على رفع مستوى الإستثمار المحلية
- ما هي الآليات التي يتم بها منح تحفيزات جبائية؟

3.1 فرضيات البحث:

- زيادة التحفيزات الجبائية تعمل على زيادة الإستثمار المحلي و بالتالي تطوير الإقتصاد الوطني .
- تساهم التحفيزات الجبائية في إعطاء المشروع الإستثماري كفاءة في الأداء و زيادة في مناصب الشغل

4.1 أهداف البحث : يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية التحفيزات الجبائية في إستقطاب الإستثمارات المحلية و كما يهدف إلى التعرف على أهم القوانين و التشريعات و السياسات المنتهجة في الإقتصاد الوطني وهل كان لها دور في تطوير حصيلة المشاريع الإستثمارات المحلية .

5.1 المنهج المتبع: إتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالإعتماد على مصادر أولية متمثلة في مختلف المراجع من الكتب والدوريات والمقتنيات المكتبية ومصادر ثانوية متمثلة في جمع المعلومات والبيانات من دراسات صادرة عن مجلات وملتقيات وكذلك مواقع رسمية من الانترنت.

2. مفهوم الإستثمار

الإستثمار هو التضحية بالموارد التي تستخدم في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة .حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار(AbdellahBoughaba, 1999,p7)

أما تعريف المشرع الجزائري حسب 03/01الأمر رقم المؤرخ في20 أوت 2001 ، المتعلق بتطوير اللإستثمار، المادة الثانية للإستثمار كالأتي:

- اقتناء أصول تندرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة،
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية،
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية .

1.2مميزات الإستثمار:

يتميز الإستثمار بمجموعة من الخصائص وهي:

- الإستثمار عملية إقتصادية تهدف إلى تحقيق عوائد مالية بناءا على مجموعة من الأنشطة الإقتصادية؛
- وجود قيم حالية تم التضحية بها ووجود فترة زمنية تفصل بين فترة التضحية بالقيم إلى فترة الحصول على العوائد المالي؛
- وجود مخاطر في الإستثمار تتعلق بعدم التأكد من الحصول على العوائد في المستقبل نظرا لطبيعة التغيرات الإقتصادية؛
- يسعى الإستثمار لتحويل الأصول المادية و المالية الحالية لتحقيق عوائد هده الأخيرة تتفاوت حسب الهدف الرئيسي للإستثمار و الأبعاد التأثيرية للمستثمر على الإقتصاد و المجتمع (شموط وكنجو ، 2008، ص18)

2.2.أهداف الإستثمار:

- **المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع**:إن هدف كل مستثمر بالدرجة الأولى و بدون شك المحافظة على رأسماله ولذلك يقوم المستثمر بتحديد إستراتيجية من أجل توجية إستثمارته بالشكل الذي يسمح بالمحافظة على القيمة الأصلية لرأس المال المستثمر و تحقيق عائد منه مستقبلا.

-**تحقيق أقصى عائد ممكن وإستمراية الدخل** :لا شك في أن العائد الذي يحصل عليه

المستثمر يشكل احد أهم المعايير التي يتخذ بموجبها المستثمر قراره في الاستثمار في مشروع دون آخر أي أن المشروع الذي يحقق له اكبر قدر ممكن من الأرباح هو المشروع المفضل للمستثمر.

-**تحقيق السيولة** :إن السيولة لهذا المشروع هي قدرة صاحب الإستثمار على الدفع وعلى سداد الالتزامات المترتبة عليه في وقت استحقاقها أو قدرته على تحويل ما بحوزته من أصول إلى نقد بدون خسارة من اجل تجنب المشاكل الناجمة عن عدم السداد.

الشكل (01): أهداف الإستثمار

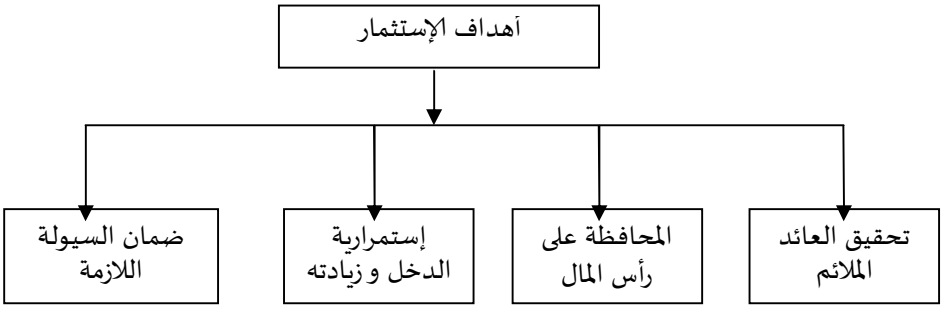

المصدر: الشمري، 2006، ص 325.

3.2.الإستثمار المحلي:

يتم تصنيف الإستثمارات تبعا للمعيار الجغرافي إلى استثمارات محلية وأخرى أجنبية. و يقصد بالإستثمارات المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار .المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية، والذهب والمشروعات التجارية. (رمضان، 2005، ص35)

ويمكننا التمييز بين الإستثمارات المحلية التي تتحدد أغراضها بالعائد المادي للمستثمر ويقوم بها الأفراد أو الشركات، وتلك التي تقوم بها أجهزة الدولة حيث لا يكون عائد الاستثمارإلا للجهة المستثمرة فقط. (حافظ ، 2005، ص14-15.)

3. الحوافز الضريبية

تعرف السياسة الجبائية على أنها مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث بعض التغيرات المقصودة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.(عبد الواحد، 2003، ص2) و تعرف السياسة الجبائية بأنها مجموع البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة

مصادرها الجبائية الفعلية والمحتملة، لإحداث أثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية. (Dodg,2005, p 211)

كما تعرف بأنها مجموعة من الإجراءات و التسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذه الدولة لصالح فئة من الأعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطهم نحو القطاعات و المناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة. (الحجازي، 2004 ، ص27)

إن سياسة التحفيز الجبائي القائمة على أساس تقديم حوافز و إعفاءات ضريبة من شانها أن يكون لها تأثير إيجابي في سياسة جذب الإستثمار و حتى يحصل على التحفيز الذي تبتغي الدول المانحة له الحصول منه على الفوائد التي تحقق الأهداف الموضوعة لا بد بان يتقيد بمجوعة من الشروط نذكر منها:

- إسهام المشروع الاستثماري في تطوير وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة والنائية؛
- حداثة وتميز المنتج أو نشاط المشروع الإستثماري على المستوى الدولي و على المستوى المحلي حيث أنه لما يكون هناك تميز للمنتج على المستوى العالمي فسوف تكون له حصة في سوق التصدير؛
- منح تحفيزات جبائية حسب أداء المشروع الإستثماري ويتم منح التحفيزات تزامنا مع بدء الإستثمار ويتم زيادتها كلما أعطى المشروع الإستثماري كفاءة في الأداء ؛
- إسهام المشروع الإستثماري في تشغيل عدد معين من العمالة الوطنية؛
- إستخدام المشروع الإستثماري الموارد المادية المحلية .

1.3 مكونات الحوافز الضريبية :سنتناول فيما يلي أهم مكونات الحوافز الضريبية وتشمل:

1.1.3الإعفاء الضريبي :هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل إلتزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، (قدي، 2005، ص173)

وقد يكون إعفاء تام وهذا يعتمد على طبيعة النشاط الإقتصادي و حجمه قد يكون جزئي فهو إسقاط حق الدولة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط و عادة ما يكون في بداية النشاط الغرض منه تشجيع الإستثمار.

إن ألية الإعفاء الضريبي لا تخلو من مجموعة من النقائص و هي:

- تضارب في تحديد تاريخ بدء الإعفاء الضريبي فهل تحتسب من تاريخ الحصول على الموافقة بإنشاء المشروع أم من تاريخ بدء الإنتاج؛
- تحقيق خسائر أو أرباح ضعيفة في بداية المشروع الإستثماري لا يتحقق عليها ضرائب ؛
- بعد نهاية مدة الإعفاء الضريبي يقوم المستثمر في إنهاء المشروع إذا كان المشروع تجاريا أوصناعات استهلاكية، ويقوم بإنشاء مشروع آخر جديد للتمتع من الإعفاء من جديد في نفس الدولة أوالإنتقال لدول أخرى ليتمتع بإعفاء جديد.

2.1.3 التخفيضات الضريبية :هي تقليص قيمة الضريبة المستحقة أوتقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها، أوالتخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نظيرا التزامهم تقديم قائمة بالزبائن المتعامل معهم و العمليات التي تم انجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب.

3.1.3.المعدلات التمييزية :ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.

4.1.3 نظام الاهتلاك :يعتبر الإهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال حساب القسط السنوي للإهتلاك، يطرح هذا الأخير الدخل الخاضع للضريبة و كلما كان قسط الإهتلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.

5.1.3 إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة :وتشكل هذه التقنية وسيلة لإمتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، و هذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة. (قدي ، 2005، ص168-174)

4. التحفيزات الضريبية في إطار قانون الإستثمار الجزائري:

يعتبر قانون رقم63 /277 المؤرخ في 1963/07/26 أول قانون استثمار الذي جاء في

مرحلة صعبة من الناحية الاقتصادية نتيجة للتخريب الذي تعرضت له المنشات و الهياكل الاقتصادية و الإجتماعية من طرف المستعمر ، عقبه صدر قانون الإستثمار رقم 284/66 المؤرخ 1966/09/15 وقد جاء هذا القانون في مرحلة بعد الفشل الذي عرفه قانون الاستثمار رقم 63 /277 و التي انتهجت فيها الدولة الجزائرية سياسة و إستراتيجية تنموية واقتصادية واجتماعية واضحة إتسمت باستيلاء الدولة وسيطرتها على جميع القطاعات ووسائل الإنتاج ، وإنشاء مؤسسات وطنية عمومية بالإضافة لاحتكارها للتجارة الخارجية وبعدها و في فترة الثمانينات عرفت الجزائر قانونين للاستثمار، القانون 11/82 المؤرخ في 1982/08/21 وهو المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وتسييرها، حيث يوضح نسبة المشاركة الأجنبية التي لا يمكنها أن تتجاوز 49%مع نقل التكنولوجيا والتكوين للمستخدمين مقابل نسبة مشاركة جزا ئرية تقدر ب % 51 أما القانون الثاني فهو القانون رقم88/25 المؤرخ في 1988/07/12 التي تزامنت مع الإصلاحات الإقتصادية إستعداد للانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى إقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي، ولم يعرف هذا القانون تطبيق فعلي وذلك نتيجة للظروف التي كانت تمر بها البلاد في فترة التسعينيات فقد جاء القانون 12/93 من أجل تخفيف العراقيل أمام المشاريع الإستثمارية وقد تمكن من إعطاء مجموعة من التسهيلات بخصوص إجراءات و إنجاز المشاريع و قد شهدت هذه الفترة إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار و دعمه و نظرا لان المرسوم التشريعي93 /12 المتعلق بترقية الإستثمار لم يعد يتماشى و تغيرات البيئة الإستثمارية؛ لجأت السلطات الجزائرية إلى إصدار الأمر03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار والذي عرف تعديل في سنة2006 بموجب الأمر 08/06 المؤرخ في28 جويلية 2006 و في سنة 2016ظهر القانون رقم 16/09 المؤرخ في 2016/09/3 و المتعلق بتطوير الإستثمار.

1.4-التحفيزات الضريبية في إطار القانون رقم 16/09 المؤرخ في 2016/09/3 :

يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الإستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات.يؤكد مشروع القانون الجديد حول الاستثمار على إعادة هيكلة منظومة التحفيزات وفق السياسة الاقتصادية للبلاد مع تبسيط وتسريع إجراءات الحصول عليها، إلى جانب إعادة تنظيم الوكالة الوطنية للاستثمار كقطب متخصص لمرافقة المستثمرين، وإنشاء أربعة مراكز مكلفة بتقديم

الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها.

وبحسب هذا القانون الصادر في الجريدة الرسمية المؤرخة في 2016/08/03 العدد 46 يقصد بالإستثمار:

- إقتناء أصول تندرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة و توسيع قدرات الإنتاج و أو إعادة التأهيل؛

المساهمة في رأسمال شركة .

- بحسب هذا القانون المزايا التي يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات و التخفيضات الضريبية
- حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي:

- المزايا المشتركة لكل الإستثمارات المؤهلة ؛مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و / أو التي تخلق فرص عمل؛
- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

1.1.4 المزايا المشتركة لكل الإستثمارات المؤهلة

1.1.1.4 المشاريع المنجزة في الشمال :

-مرحلة الإنجاز:

أ- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار ،

ب- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أوالمقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

ت- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني ،

ث) الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.

ج- تخفيض بنسبة % 90 من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار،

ح- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء ،

خ- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال .

-مرحلة الإستغلال:

لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل إبتداءا من بدء النشاط و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

أ- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)،

ب- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

ت- تخفيض بنسبة% 50 من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2.1.1.4 الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، و المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

- مرحلة الإنجاز:

أ- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

ث- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني ،

ج- الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة

الدنيا لحق الإمتياز،

ح- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء ،

خ- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال،

ح- التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة،

خ- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية :

- مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات:

أ - إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،

ب- إعفاء من الرسم على النشاط المهني،

ت- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة .

2.4- مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و / أو التي تخلق فرص عمل

تعلق الأمر في المقام الأول، بالتحفيزات الجبائية و المالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية و الفلاحية. هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الإستثمار، و في الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق **أكثر من 100 منصب شغل دائم**، و المنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، و تستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر ب **5 سنوات** على مرحلة الإستغلال.

3.4-المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

-مرحلة الإنجاز

- منح إعفاء أو تخفيض، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي و الإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح.
- إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

- مرحلة الإستغلال

- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات؛
- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم ، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛
- تستفيد من الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطةالصناعية الناشئة، و لمدة لا تتجاوز خمس (5) سنوات.

بالإضافة إلى ما سبق فقد الهيكلة الجديدة للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار المخولة بتقديم المرافقة، ومنح المزايا، ومتابعة الإنجاز والتكفل بكل وثائق المستثمرين من خلال الشباك اللامركزي الذي يتكون من إطارات الوكالة، وإطارات الإدارات والهيئات العمومية التي لها علاقة بالإستثمار

ومن أهم ما جاء في القانون الجديد، هو إلغاء الاستفادة من المزايا للعشرات من النشاطات، وخاصة منها ذات الطابع التجاري، أو التي تمثل تشبعا حسب كل قطاع، وكذا تقليص الوثائق، إلى جانب استحداث أربع (04) مراكز تابعة لكل شباك:

- **مركز تسيير المزايا:** يكلف بتسيير المزايا، و التحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الإستثمار (الإعفاءات الضريبية)، أي كل العمليات التي كانت من مهام مركز الضرائب بالولاية سيقوم بها المركز على مستوى الشباك.

- **مركز استيفاء الإجراءات:** يكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع؛ ويتكون من أعوان الوكالة المعنيين، وممثلو كل من: البلدية، والسجل التجاري، والتعمير، والبيئة، والعمل، و صندوقي التأمينات للأجراء وغير الأجراء.
- **مركز الدعم لإنشاء المقاولات:** يكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات، ويقدم خدمة الإعلام، والتكوين، والمرافقة للاستثمارات القابلة للاستفادة من منظومة قانون الإستثمار .
- **مركز الترقية الإقليمية:** يكلف بالتعاون الوثيق مع الجماعات المحلية، بالمساهمة في وضع وإنجاز إستراتيجية تنويع وإثراء نشاطات الولاية، عن طريق تعبئة مواردها وطاقاتها، مع وضع بنك معطيات يسمح للمستثمرين بالإطلاع على مختلفة الفرص والإمكانات الموجودة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد المحلي، كما يقوم بإعداد مخطط ترقية الإستثمار و إقتراحه على السلطات المحلية للولاية، وتصور وإعداد وتنفيذ أنشطة جذب رؤوس الأموال الضرورية لإنجازها، كما يمسك المركز ويضبط بنك المعطيات مع الإدارات والهيئات المعنية، حول الأوعية العقارية المتوفرة في الولاية، إلى جانب تقييم مناخ الأعمال، وتحديد العراقيل لرفعها للسلطات المحلية المعنية، و وضع خدمة لإقامة علاقات أعمال وشراكات مع بين المستثمرين المحليين والأجانب، ووضع خدمة متابعة ما بعد الإستثمار لفائدة المستثمرين الموجودين.

5.الحوافز الجبائية و دورها في تطوير حصيلة الإستثمار المحلي:

1.5-تطور حصيلة الإستثمار من حيث المشاريع (2002-2016).

خلال الفترة من 2002 إلى 2012 بلغ العدد الإجمالي للمشاريع الإستثمارية المنجزة 32004مشروع وذلك بقيمة إجمالية كلية بلغت 2546840 مليون دينار جزائري، كما نلاحظ أنه ليس هناك بالضرورة تناسق بين عدد المشاريع الإستثمارية المسجلة في السنة

وبين القيمة الإجمالية لهذه المشاريع في ذات السنة، حيث نرى أن سنة 2009 والتي عرفت أكبر عدد من المشاريع من حيث القيمة لم تكن تحتل المرتبة الأولى .و منذ 2002-2012 تم توفير حوالي 299115 منصب شغل. (الملحق1)

أما في سنة 2016 يأتي الإستثمار المحلي في المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع و القيمة المالية و من حيث مناصب الشغل المستحدثة بنسب (99% ، 83% ، 90%) على التوالي.

فقد بلغ عدد المشاريع الإستثمارية المصرح بها لسنة 2016 ب 7015 مشروع و قد تم إستحداث 147752 منصب شغل وهي اكبر نسبة منذ 2002.

الجدول رقم (01) :تطور المشاريع الإستثمارية لسنة 2002-2016.

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الإستثمار المحلي	62982	%99	10584134	%83	1018887	%90
الإستثمار الأجنبي	822	%1	2216699	%17	119525	%10
المجموع	63804	%100	12800834	%100	1138412	%100

المصدر: (الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، 2016)

2.5-تطور المشاريع الإستثمارية من حيث القطاع(2002 -2016).

إن تصنيف الإستثمارات المنجزة في قطاع النقل خلال هذه الفترة، يبرز بأن هنالك هيمنة لهذا القطاع في عدد المشاريع يليه قطاع الصناعة ثم البناء ثم الزراعة و السياحة أما قطاع الإتصالات و التجارة فهما تتذيلان القائمة من حيث عدد المشاريع أما من حيث المبلغ المالي ومناصب الشغل المستحدثة فيأتي قطاع الصناعة في المرتبة الأولى بنسب (57.9%، 40.97%) على التوالي، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية و بـ(10%، 21.62 %) أما قطاع النقل بالرغم أنه يهيمن في عدد المشاريع إلا أنه من حيث المبلغ المالي يأتي في المرتبة الرابعة و في المرتبة الثالثة من حيث مناصب الشغل المستحدثة بنسب (8.56%، 14.32%) على التوالي أما قطاع الخدمات فهو يأتي في المرتبة الثالثة من حيث المبلغ المالي و الرابعة من حيث مناصب الشغل المستحدثة بـ نسب(9.14%، 10.23%) أما قطاع التجارة و الإتصالات فيأتيان في المرتبة الأخيرة .

الجدول رقم(02): تطور المشاريع الإستثمارية من حيث القطاع2002-2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1316	2.06	222790	1.74	53445	4.69
البناء	11389	17.85	1310896	10.24	246138	21.62
الصناعة	11256	17.64	7411469	57.90	46638	40.97
الصحة	935	1.47	171948	1.34	22478	1.97
النقل	31097	48.74	1095948	8.56	162976	14.32
السياحة	1018	1.60	974396	7.61	62069	5.45
الخدمات	6786	10.64	1169895	9.14	116476	10.23
التجارة	2	0.00	10914	0.09	4100	0.36
الإتصالات	5	0.01	432578	3.38	4348	0.38
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر: (الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، 2016)

3.5-تطور المشاريع الإستثمارية من حيث الموقع (2002-2016)

الاستثمارات المنجزة حسب كل منطقة وفقا للمخطط الجغرافي تبرز بأن المناطق الشمالية للبلاد (وسط شمال، شمال شرق، شمال غرب) هي المناطق الأكثر جاذبية للإستثمارات نظرا لخصوصياته الإقليمية، حيث ترتكز بنسبة 64% 72 % من حيث عدد المشاريع الإستثمارية المنجزة ومناصب الشغل على التوالي. لسنة 2016 ، وهي نفس النسبة تقريبا مقارنة بسنوات 2002-2012 التي كانت تقدر ب 67% -75%

أما بالنسبة لمناطق الهضاب ففي سنة 2016فإن تأتي في وضعية وسيطة بنسبة 22% و 20 % لكل منهما من حيث المشاريع المنجزة و مناصب الشغل بإرتفاع طفيف مقارنة

سنوات 2002-2012 والتي قدرت ب 17% 14%.

أما ما يلاحظ بالنسبة لمنطقة الجنوب فلم يكن نصيبها إلا 13% و 7% من عدد المشاريع وعدد مناصب الشغل نفس النسب تبق منذ 2002 إلى غاية 2012 بنسب 14% و9%.(الملحق2)

الجدول (03): تطور المشاريع الإستثمارية من حيث الموقع لسنة 2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
شمال وسط	2350	%32.71	464306	32.87	54037	%32.87
شمال غرب	1172	%16.31	661456	22.33	36718	%22.33
شمال شرق	1090	%15.17	237564	17.16	28216	%17.16
الهضاب العليا غرب	201	%2.80	81996	3.30	5420	%3.30
الهضاب العليا وسط	375	%5.22	65225	4.37	7184	%4.37
الهضاب العليا شرق	1049	%14.6	156214	12.23	20103	%12.23
جنوب غرب	217	%3.02	56288	1.26	2076	%1.26
جنوب شرق	661	%9.20	106303	5.91	9710	%5.91
الجنوب الكبير	70	%0.97	9692	0.58	950	%0.58
المجموع	7185	%100	1839045	100	164414	%100

المصدر: (الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، 2016)

6.تحليل النتائج:

إن المشاريع الإستثمارية الموزعة عبر الفترة 2002 إلى 2016 لم تكن ذات زيادة مطردة سواء من حيث القيمة أو من حيث عدد المشاريع المسجلة، فوجدنا من خلال ما تم عرضه أن عدد المشاريع المسجلة كل سنة من السنوات التي مستها فترة الدراسة لا تعرف منحى تصاعدي بل هي متذبذبة من سنة إلى أخرى، الأمر الذي انعكس على القيمة الإجمالية لهذه المشاريع خلال كل سنة من سنوات الدراسة، حيث يتبين أن القيمة الإجمالية للمشاريع المنجزة خلال كل سنة لا تعرف هي الأخرى منحى تصاعدي بل متذبذبة من سنة إلى

أخرى.

- لم تسجل القطاعات الواعدة في الجزائر على غرار القطاع السياحي والقطاع الفلاحي نسبة كبيرة من المشاريع المسجلة خلال الفترة 2002 إلى2016، فعدد المشاريع المسجلة في هذين القطاعين تكاد تمثل نسبة هامشية من العدد الإجمالي المسجل في هذه الفترة.
- رغم الحوافز الضريبية الممنوحة من طرف المشرع الجزائري للمستثمرين بغرض إيجاد توزيع قطاعي متوازن للمشاريع الإستثمارية نجد أن أغلبية هذه المشاريع تتوطن في المناطق الشمالية للبلاد، أما نصيب المناطق الصحراوية والداخلية فهي نسب متدنية إذا ما قورنت بالمناطق الشمالية، هذا الأمر يؤدي إلى حدوث تفاوت في فرص التنمية الإقتصادية، وذلك ما يمكن استشفافه من نصيب المناطق الداخلية والصحراوية من اليد العاملة التي توفرها المشاريع الإستثمارية المنجزة خلال الفترة 2002 إلى2016 .
- تخسر الخزينة العمومية سنويا، ما بين 210 إلى 220 مليار دينار أي حوالي 22 ألف مليار سنتيم، ما يعادل حوالي 21 مليار دولار، جراء الإعفاءات الضريبية ونسب الفوائد المخفضة على قروض البنوك المقررة من طرف الدولة لصالح المستثمرين العموميين والخواص وحتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة من طرف الشباب بغية تحفيز ودعم الاستثمار يمكن أن يرتفع إلى 300مليار دينار في غضون سنة 2018.

7.خلاصة:

قدم المشرع الجزائري العديد من التحفيزات الضريبية للمشاريع الإستثمارية والمحلية الجزائر، هذه الإمتيازات التي حملتها قوانين الإستثمار المختلفة تتوزع بين الإعفاء من بعض الضرائب أو منح فترة سماح مؤقتة أو تطبيق بعض النسب المخفضة على بعض الضرائب والرسوم إلا أنه و بالرغم من أن التحفيزات والإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثمرين في إطار مشروع قانون ترقية الاستثمار تهدف إلى خلق الثروة ومناصب الشغل إلا أن قانون الاستثمار وحده لا يمكنه حل كل مشاكل الاقتصاد الوطني بل لابد من تحسين محيط مناخ الأعمال لاسيما بالقضاء على البيروقراطية وتسوية وتوفير العقار الصناعي

والتمويل للتمكين من بعث الاستثمار من جديد في الجزائر و التحسين في مناخ الاستثمار.

8.المراجع

[1] Boughaba , A. (1999), Analyse et évaluation de projets, Berti edition imprimé en Paris.

[2] شموط مروان ، كنجو عبود كنجو ، 2008، أسس الإستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريد، القاهرة.

[3] ناظم محمد نوري الشمري، 2006، النقود و المصارف و النظم النقدية ، عمان، زهارن للنشر و التوزيع.

[4] زياد رمضان، 2005، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، طبعة3 .

[5] فيصل حبيب حافظ ، 2005، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر

[6] السيد عطية عبد الواحد، 2003، الإتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسات المالية و النقدية، مع إشارة لحالة مصر، دار النهضة العربية ، مصر.

[7] Dodge, E. (2005), 5Steps to a 5 AP Microeconomic , Macroeconomic, McGraw -Hill companies, The united states of America.

[8] مرسي السيد الحجازي، 2004 ، النظم والقضايا الضريبية المعاصرة، إليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية .

[9] عبد المجيد قدي، 2005، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

[10] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على الموقع www.andi.dz تاريخ الزيارة 2017/06/12

References :

Boughaba , A. (1999). Analyse et évaluation de projets, Berti edition imprimé en Paris.

Shamout,M., & Kanjo, K. M. (2008), Fundamentals of investment, United Arab Marketing and Supply Company, Cairo. [In Arabic]

Al-Shammari, N. M. N. (2006), Money, Banks and Monetary Systems, Amman, Zahran for Publishing and Distribution. [In Arabic]

Ramadan, Z. (2005). Principles of Financial and Real Investment, (3rd edition). Wael Publishing and Distribution House, Jordan, [In Arabic]

Hafez, F. H. (2005), The Role of Direct Investment in the Development of the Economy of the Kingdom of Saudi Arabia, Master Thesis, Algiers University. [In Arabic]

Abdel Wahid, A. A. (2003), Recent trends in the relationship between fiscal and monetary policies, with reference to the case of Egypt, Arab Renaissance House, Egypt. [In Arabic]

Dodge, E. (2005). 5 Steps to a 5 AP Microeconomic, Macroeconomic, McGraw -Hill Companies, The united states of America.

El-Hegazy, M. E. (2004), Contemporary Tax Systems and Issues, Alex Information Technology, Alexandria. [In Arabic]

Keddi, A. (2005). Introduction to Macroeconomic Policies, OPU, Algeria. [In Arabic]

The official website of the National Agency for Investment Development on the website: www.andi.dz, Date of visit 06/12/2017

9.الملاحق

الملحق 01 تطور المشاريع الإستثمارية 2002-2012

السنوات	مناصب الشغل	النسبة من إجمالي العدد	ترتيب السنوات حسب مناصب الشغل الموفرة
2002	24092	% 8,05	06
2003	20533	% 6,86	08
2004	16446	% 5,49	10
2005	17581	% 5,87	09
2006	30463	%10,18	03
2007	51345	% 17,16	02
2008	51812	% 17,32	01
2009	30425	% 10,17	04
2010	23462	% 7,84	07
2011	21806	% 8,29	05
2012	8150	% 2,72	11
المجموع	299115	% 100	----

الملحق 02 تطور المشاريع الإستثمارية حسب الموقع 2002-2012

المنطقة	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة مليون دج	النسبة %
شمال وسط	13157	% 41,11	1035564	% 40,66
شمال غرب	3804	% 11,88	735342	% 29,65
شمال شرق	4723	% 14,75	342756	% 13,45
المضاب العليا غرب	931	% 2,91	31520	% 1,23
المضاب العليا وسط	1369	% 4,27	105653	% 4,14
المضاب العليا شرق	3317	% 10,36	134273	% 5,27
جنوب غرب	942	% 2,94	41388	% 1,62
جنوب شرق	3617	% 11,30	108515	% 4,26
الجنوب الكبير	144	% 0,44	11829	% 0,46
المجموع	32004	% 100	2546840	% 100

المنطقة	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة مليون دج	النسبة %
شمال وسط	13157	% 41,11	1035561	% 40,66
شمال غرب	3804	% 11,88	735342	% 29,65
شمال شرق	4723	% 14,75	342756	% 13,45
الهضاب العليا غرب	931	% 2,91	31520	% 1,23
الهضاب العليا وسط	1369	% 4,27	105653	% 4,14
الهضاب العليا شرق	3317	% 10,36	134273	% 5,27
جنوب غرب	942	% 2,94	41388	% 1,62
جنوب شرق	3617	% 11,30	108515	% 4,26
الجنوب الكبير	144	% 0,44	11829	% 0,46
المجموع	32004	% 100	2546840	% 100